

قضايا الإصلاح الاقتصادي

بحثاً عن نموذج تنمية ملائم لليمن: الركائز الثلاثة للانطلاق إلى الأمام

بقلم: د. محمد الميتمي

أستاذ الاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن

المقال في كلمات :

- تقع اليمن في ذيل قائمة دول العالم في مؤشر التنمية البشرية، فتحتل المرتبة 154 من أصل 187، وما زالت تعاني من مشاكل تقليدية تجاوزتها معظم شعوب الأرض، ممثلة في تخلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.
- أول ما ينبغي علينا فعله هو الاتفاق على طبيعة نظام حكم في اليمن، أساسه الحرية والعدل والمساواة.. نظام ديمقراطي يستطيع المواطنون فيه أن يحددوا خياراتهم ويتخذوا قراراتهم بحرية كاملة، بعيدين عن جميع أشكال الهيمنة، سواء كانت سياسية أو دينية أو ثقافية.
- من طبيعة نظرية التنمية المحدثة أنها منذ البداية تكون ملازمة لإستراتيجيات التحول، أي ملازمة لحقائق التغيير في البنى الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك التحديات التي تواجه صناع القرار في المجتمع.



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

الواحد والعشرين سوى أننا أعضاء في منظماته. ومن يقرأ كتاب "رؤى مستقبلية" للكاتب الأمريكي "ميتشيو كاكو"، يتبين له بأسى وحزن، كم نحن على هامش العصر، والأدهى من ذلك أننا ضللنا الطريق ومضينا بخطى "ثابتة" نحو الإفلات من قبضة التأريخ، كما لو أننا قررنا بأنفسنا أن نمحو من على الخارطة وطناً اسمه اليمن. هذا الحال ليس إلا محصلة لأنظمة حكم شمولية متخلفة -يسارية ويمينية- هيمنت على امتداد خمسة عقود متلاحقة، منذ مطلع عقد الستينيات للقرن العشرين. واليوم علينا أن نحدد موقعنا بين سائر أمم القرن الواحد والعشرين بدقة؛ حتى نستطيع أن نضع إستراتيجية واقعية للانطلاق إلى الأمام، لأن الأمم التي ترفض الاعتراف والتصديق بحالها الراهن وكونها متخلفة في سلم الحضارة والتنمية، ستظل عاجزة عن أن تتبين طريق التغيير السليم.

وأول ما ينبغي علينا فعله هو الاتفاق على طبيعة نظام الحكم المتماهي مع منظومة العصر الحديث.. نظام حكم أساسه الحرية والعدل والمساواة.. نظام ديمقراطي يستطيع المواطنون فيه أن يحددوا خياراتهم ويتخذوا قراراتهم بحرية كاملة، بعيدين عن جميع أشكال الهيمنة، سواء كانت سياسية أو دينية أو ثقافية. ثاني أركان هذا التوجه هو تأسيس نظام اقتصادي حر تكون فيه الحوكمة آلية الدفع الكبرى، وفيه يتمكن الأفراد من إطلاق المبادرة الفردية وحشد طاقات وموارد المجتمع على أساس المنافسة والابتكار والإبداع. ثالث هذه الأركان هو التركيز على تنمية الإنسان معرفياً وثقافياً وأخلاقياً بوصفه أداة التنمية وهدفها.

هذه هي الركائز الثلاثة التي ينبغي على الحوار الوطني -المقرر إقامته بين الفعاليات الاجتماعية خلال الأشهر القادمة- أن يضعها بعين الاعتبار لإخراج اليمن مما هو فيه.

فبعد ثلاثة عقود من الجمود والفسل والتريدي في حياة أمة عريقة كاليمن، بل وبعد خمسة عقود من البحث عن دولة

في عام 1957، أي قبل نصف قرن ونيف، صدر الكتاب الشهير لـ"بول باران" بعنوان: "الاقتصاد السياسي للنمو"، الذي انتهى فيه إلى أن التحول الاقتصادي للمجتمع ما هو إلا وجه واحد من أوجه عديدة للتطور الاجتماعي والسياسي. هذه النظرة الثاقبة للتطور الاجتماعي عند "بول باران" استوحاها من قوة أفكار وروح المفكر الأمريكي العظيم "كارل بولاني" الذي صرح بها في كتابه الشهير "التحول العظيم"، المنشور في عشرينيات القرن الماضي. ومن المفارقات الملفتة أن البنك الدولي -وبعد تجارب عديدة من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة أحياناً والفاشلة أحياناً أخرى في بلدان عدة- عاد ليقرر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أن مستقبل نجاح التنمية والنمو الاقتصادي أمر مرهون بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والإدارية، أو ما يطلق عليها اختصاراً اليوم مصطلح "الحكم الرشيد". إن التركيز على قضية "الحوكمة" في سياسات البنك الدولي جاء متأثراً بأفكار الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل البروفيسور "دوجلاس نورث" في عام 1990، على كتابه الشهير بعنوان: "المؤسسات، التغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي"، الذي يتضمن نفس الأفكار الواردة عند "بولاني" و"باران".

نحن في مطلع القرن الواحد والعشرين حيث تقنيات الإنفوميديا، والتحول البيولوجي، والهندسة الوراثية، وثورة الكوانتوم، تمثل أهم عناصر التقدم والمنافسة، ومن يمكسك بها يتفوق على باقي الأمم ويتربع على أعلى درجات سلم المنافسة. ومع الأسف تقع اليمن في ذيل قائمة دول العالم في مؤشر التنمية البشرية، فتحتل المرتبة 154 من أصل 187، وما زالت تعاني من مشاكل تقليدية -ممثلة في تخلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية- قد تجاوزتها معظم شعوب الأرض، وتبرز ملامح قاتلة أبرزها: الفقر والبطالة، والأمية الكتابية الكاسحة، والعصبية القبلية والتعصب الديني والمذهبي، وهيمنة الأفكار الغيبية، والكثير من مظاهر التخلف الأخرى، أي أنه ليس ما يربطنا بالقرن

البيئة المساندة والمحفزة لعملية التنمية. ولهذا، فكثيراً ما يهتم الدارسون والباحثون في قضايا التنمية في بلد ما بالنسيج الفكري والأيدلوجي والطبقي والتنفيذي لحكومة "التنمية". وهذا يقودنا بالضرورة إلى الدور الطبيعي والمركزي للقطاع الخاص في عملية التحول والتنمية، فالنهضة الأوربية، ومن ثم الأمريكية، تمت على يد ريادي الأعمال من القطاع الخاص، التي ثورت طلائعها البنى الاجتماعية والاقتصادية ووسائل الإنتاج في تلك القارات، ومن ثم استحدثت وصفها بأكثر الفئات الاجتماعية دينامية في عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي، بل وحتى السياسي. ولكن التنمية كمفهوم وإستراتيجية تظل دوماً بحاجة إلى تعريف واضح.

في حالات ونماذج رائجة كثيراً ما وضع الأيدلوجيون والمهنيون تعريفات مموهة للتنمية، الهدف منها تبرير الطريق المناقض لمعناها وأهدافها. ولكن لتقييم التنمية في بلد ما، ينبغي طرح ثلاثة تساؤلات مركزية تمثل لب ومغزى التنمية لأي بلد، وهي كالتالي: ما الذي يحدث بشأن مشكلة الفقر؟.. وما الذي يحدث لقضية البطالة؟.. وماذا حل بقضية المساواة والعدالة الاجتماعية؟.. فإذا طرأ تحسن ملحوظ على هذه المؤشرات الثلاثة، فقطعاً يمكن القول بأن تنمية هناك تجري في هذا البلد، أما إذا حدث وساءت، أو حتى تعثرت، واحدة أو اثنتين من هذه المؤشرات الأساسية، فإن من حماقة والمغالطة الحديث عن أي تنمية، حتى لو تحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي مقداره 10%. فما الذي يمكن قوله عندما تتردى بشكل درامي المؤشرات الثلاثة معاً، وهو ما ساد في اليمن خلال العقود الماضية؟.. يؤكد "أمارتيا سن" -في كتابه الشهير- أن التنمية تعني أن النمو الاقتصادي لا يكمن في جعله هدفاً بحد ذاته. إن التنمية ينبغي أن تهتم أكثر بتنمية وتحسين ظروف الحياة التي نعيشها، والحرية التي نتمتع بها، بمعنى أن الإنسان هو أهم هدف للتنمية، بل هو أهم مواردها، وأكثر رساميلها حيوية وديمومة وفاعلية.

حديثه دون جدوى، سبقها أكثر من قرن من الانقطاع الحضاري والانحطاط والظلام فيما عدا ومضات متقطعة ومتفرقة، بزغ فجر الأمل بإسقاط النظام السياسي القديم، ووضع أول قدم لهذه الأمة على طريق التحول العظيم -لكنه الطريق الطويل- نحو دولة مدنية ديمقراطية حديثة، بدءاً من الإعلان عن حكومة وفاق وطني، وانتخاب رئيس انتقالي لمدة سنتين. ولأن الجميع يعرف حجم وعظمة التحديات التي تواجه اليمن على طريق التحول، فإن البحث عن نموذج التنمية الأمثل المساند والمسارع والحارس لعملية التحول العظيم يظل السؤال الأهم.

التنمية الحقيقية تقتضي تغيرات بنوية تشمل إحداث تغييرات في النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي المعتقدات وأسس التفكير والقيم السائدة. وأي تنمية لا تلامس هذه الأنساق، ولا تعمل فيها التغيير، لن تكون سوى مجرد شعار تتخفى تحت رداءه سلسلة إخفاقات قادمة، ووهم نقتاد به إلى طريق الهلاك.

من طبيعة نظرية التنمية المحدثة أنها منذ البداية تكون ملازمة لإستراتيجيات التحول، أي ملازمة لحقائق التغيير في البنى الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك التحديات التي تواجه صناع القرار في المجتمع. وهذا يعني أن إستراتيجيات التنمية تتطلب لاعبين اجتماعيين هدفهم التغيير الجذري، وهي الكتلة التاريخية بمنطق "جرامشي"، وفي كل الحالات تكون الدولة هي اللاعب الرئيسي. لم يحدث في تاريخ التنمية أن تحقق لشعب ما نهضة حقيقية وتقدم بارز دون هذا الدور الطبيعي للدولة. والسبب أن التنمية كثيراً ما عرفت على أنها قضية قومية، وليست خاصة أو فئوية أو قبلية. وهذا ما يجعل من طبيعية القوى الطبيعية الرائدة والقائدة للتغيير مفتاحاً لمستقبل التنمية وخصائصها، أو بالأصح يمكن الحكم على طبيعة التنمية وخصائصها ومستقبلها من النظر إلى طبيعة الحكم وأركانه من البشر. والسياسات التنموية تتضمن إجراءات تقوم بها الحكومات الراعية للتنمية، وذلك بهدف تأمين